

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 40

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً داغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

وحيث أن ابراهيم بك حمدي المذكور سبق
الحجر عليه بمقتضى اعلان شرعي في ٢ شعبان
سنة ١٣١٤ بناء على شهادة شهود بأنه مبذر ولا
يحسن التصرف في ماله بدون أن يحتوي هذا
الاعلان على واقعة واحدة تفيد سوء التصرف
وحيث أن هذا الحجر استمر الى الآن
والمحجور عليه بالطبع ممنوع من التصرف في
أمواله ولم يقدّم دليل على أنه اتى عملاً من الاعمال
التي تجعله موصوفاً بالثقة واطلاق المال

وحيث أنه ينتج من ذلك أنه لم يثبت أن
ابراهيم بك حمدي كان يبذل أمواله لا قبل
الحجر ولا بعده

وحيث أن الوقائع التي ذكرت في المرافعة
او في قرار المجلس الحسبي لا تعد من انواع
التبذير الذي يمكن ان يترتب عليه منع الانسان
من التصرف في أمواله وغاية ما تفيد تلك الوقائع
ان سحت هو أن المحجور عليه كان يرى نفسه
مضطراً في بعض الاحيان لان يأخذ مقدماً بعض
مرتبه الشهري ولا يعد من السفة ان المذكور
لم ينتج في مدة سنة في اوروبا وكذلك انه كان
مديوناً فيها لبعض التجار فان هذه حالة اغلب
الشبان ومن النادر ان يخلو منها رجل في مدة
حياته ولم تكن حالة المستأنف في ذلك زائدة عما
يشاهده عادة في غيره

هيئة مدنيه تحت رئاسة سعادة قاسم أمين بك
وحضور حضرات يوسف شوقي بك والمستر
كوغان قضاء وعبد الله حسن كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في قضية الطعن المرفوعة من ابراهيم بك
حمدي نجل المرحوم احمد بك حمدي مفتش
عموم مصالحة الصلحة سابقاً الحاضر عنه بالجلسة
حضرة يوسف آصاف بك الخامي المقيمة بمجدول
الطعن نمرة ١١ سنة ١٣٠٠ مستأنف

ضد

شقيقه هانم كريمه المرحوم احمد بك حمدي
وحرر حضرة الافوكاتو محمود بك سالم بصفتها
قيمة على ابراهيم بك حمدي المقيمة بمصر الحاضر
عنها بالجلسة حضرة ابراهيم بك الهلباوي الخامي
مستأنف عليها

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وسماع
المرافعة الشفاهية والمداولة قانوناً

حيث أن ابراهيم بك حمدي المحجور عليه
عليه طلب من المجلس الحسبي التمتع في معافاة
مصر رفع الحجر وهذا المجلس قرر في ١٣ ستمبر
سنة ١٣٠٠ رفض طلبه

وحيث ان هذا القرار استأنفه ابراهيم بك
حمدي

اعلان

من ادارة الجريدة

بقية أعداد الحقوق من سنة ١٩٠٠
الحالية يصدر بدلها فهارس هذه المجموعة
السنوية حسب العادة

القسم القضائي

١١٧

استئناف مصر مدني ٢٧ نوفمبر سنة ١٣٠٠
ابراهيم بك حمدي - ضد - شقيقه هانم
الحجر

السفاهة الذي يستوجب الحجر هو ما يتجاوز
العادة في الاتفاق اما الشاب الميسور الذي يجاري
اقرانه في الاتفاق والاستدانة ولا يتجاوز حدهم
في ذلك فلا تستوجب حاله الحجر

محكمة استئناف مصر الاهلية بخاستها المشكلة

وحيث أن المحكمة لا تقول أن المستأنف هو مثال الجد والعقل كما أنها لا ترى أنه استندتدير ثروته يوماً من الأيام فأساً التصرف فيها وحيث فلا يمكن في مثل هذه الظروف أن يحرم من حقه الطبيعي في التصرف بنفسه في ماله خصوصاً بعد أن تبين أن اخته القيمة عليه الآن استعفت من القيامة وحضرة احمد بك عفيفي وهو أقرب الناس إليه لم يقبل أن يعين قياً عليه

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالناء قرار المجلس الحسبي الصادر في ٥ ستمبر سنة ٩٠٠ القاضي برفض رفع الحجر عن المستأنف وقررت برفع الحجر عنه والزم المستأنف عليها بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها المنعقد في يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٠ موافق ٥ شعبان سنة ١٣١٨

١١٨

مصر استئناف - مدني - ٢ ديسمبر سنة ٩٠٠

الاختصاص . التقاضي

المعلم حسن حنفي « ضد » احمد فؤاد باشا

الاختصاص

١ - لا حق لاحد من افراد الامة ان يخرج عن النظام الذي قرره الوازع لفض الخصومات فلا يجوز لوطنين ان يتفقا على الخصامة امام سلطة قضائية غير معينة لهما ولا يصح القول بان هذا يعد تحكماً لان القاضي لا يكون حكماً لانه موظف عمومي

محكمة استئناف مصر الاهلية بمجلسها المدنية والتجارية المنعقدة تحت رئاسة سعادة احمد فتحي بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي ابراهيم فريد

بك ومحمد توفيق افندي قاضيين ومرفق فرج افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية استئناف المعلم حسن حنفي القهوجي ضد

سعادة احمد فؤاد باشا بصفته قياً على محمد جلال ووكيلا عن ورثة الرحوم عبد الله باشا عزت وهم عبد العزيز بك عزت وناذلي هانم وبنيه هانم الواردة الجدول العمومي سنة ٩٠٠ نمرة ٥٣٩ -

وقائع الدعوى

قدم سعادة احمد فؤاد باشا بصفته المذكورة دعوى امام محكمة الازبكية الجزئية ضد حسن القهوجي طلب فيها الحكم على المدعي عليه باخلاء قطعة أرض استجاره بشارع المهدي مساحتها واحد وخمسون متراً والزامه بالمصاريف وذلك لان عقد الاجار المؤرخ أول يناير سنة ٩٠٠ بغير مدة معينة وينسحب للمدعي طلب الاخلاء في أي وقت شاء

المدعي عليه حضر بالجلسة الاولى وطلب تأجيل القضية لتعيين وكيل عنه ولم يحضر بجلسة المرافعة

ومحكمة الازبكية المشار اليها قضت بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٠٠ حضورياً بالزام المدعي عليه بان يحل العين المؤجرة ويسامها المدينين والزمته بالمصاريف

فلم يقبل المحكوم عليه هذا الحكم ورفع عنه استئنافاً بتكليف حضور اعلنه الى سعادة المستأنف عليه بصفته آفة الذكر بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ٩٠٠ طلب فيه سماعه الحكم بالناء الحكم المستأنف مع رفض الدعوى والزام سعادة المستأنف عليه بالمصاريف وبجلسة المرافعة طلب وكيل المستأنف الغاء الحكم المسأنف لعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لانه متفق في عقد الاجار بانه اذا حصل نزاع يكون حضرة قاضي الامور المستعجلة بالمحكمة المختلطة هو المختص عملاً

بالمادة ٢٩ مرافعات ويكون حكمه نهائياً وكيل المستأنف عليه التمس الحكم برفض المسألة الفرعية لان الاتفاق بين الطرفين على ان المحكمة المختلطة هي التي تكون مختصة بنظر الدعوى مخالف للقانون فلا يصح مطلقاً التمسك بهذا الاتفاق امام محكمة الاستئناف وانما هذا الدفع جاء على سبيل الفرار من الحكم الابتدائي والفرق بين التحكيم وبين الاختصاص فرق بين ولا يصح ان يقال ان هذا الاتفاق هو للتحكيم بل سبب اختصاص والمحكمة هذه قررت ضم المسألة الفرعية في الموضوع وأمرت بالتكلم فيه

وكيل المستأنف التمس أصلياً عدم الاختصاص وموضوعاً رفض الدعوى ما دام ان موكله قائم بالاحرة واحتياطياً الزام الخصم بدفع ما زاد من قيمة الأرض بسبب البناء او قيمة تكاليفه حسب تقرير الجدير الذي يتعين وكيل المستأنف عليه التمس التأييد والزام المستأنف بالمصاريف

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانوناً

حيث انه لاحق لاحد من افراد الامة ان يخرج عن النظام الذي قرره الوازع لفض الخصومات بينهم

وحيث ان النظام المصري يقضي بأن الاهالي يتقاضون امام المحاكم الاهلية واما مختلفو الجنسية فهم وحدهم الذين يتقاضون امام المحاكم المختلطة وحيث ان اشتراط المستأنف عليه في عقد الاجار فض الخصومة بمعرفة المحكمة الجزئية المختلطة خروج عن ذلك المبدأ وهروب من القضاة الشرعيين الواجب عليه الخضوع لسلطتهم وحيث أن القول بان تلك المحكمة اختيرت كحكم قول غير صواب اذ الحكم لا يكون قاضياً من حيث هو موظف عمومي جالس في مقر وظيفته ويقضي بين الخصومة بمقتضى الحق الذي خوله القانون والحاكم العام الذي عينه فيه وحيث انه فضلاً عن ذلك فان قبول الخصامة

محكمة العياط الجزئية

اعلان بيع

نشره ثانيه

في قضية البيع نمرة ٢٩٥ سنة ٩٠٠

انه في يوم الاحد ٢٧ يناير سنة ٩٠١ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بجلسة المزادات العمومية المجمع انعقادها بسراي المحكمة الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزه

سيصير الشروع في بيع المنزل الكائن بناحية الصالحية بدرب الصفوات ملك صالح قاسم صالح المحدود بمحدود اربع البحرى الدرب المذكور وفيه الواجهه والباب والغربي خير فتح الباب وأخوته والقبلي حسن هوارى مايل قبلي بجاور لمنزل الورثة المذكورين قبله وبمضه نصر مراد وهذا البيع بناء على طلب حسانين سعد واخوته حسن ومبروكه وضيا ومفروزه وفرحانه والدته عن نفسها وبوصايتها على زيدان ومحمد واطفه وذلك تنفيذاً لحكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٦ يولييه سنة ٩٠٠ ومسجل بالمحكمة بتاريخ ١٦ منه نمرة ٣٦١

القاضي بنزع ملكيه صالح قاسم صالح من المنزل المذكور وبيعه بالمزاد العمومي وفاء لمبلغ ٣٠٠ قرش صاغ والمصاريف ويكون البيع قسماً واحداً ويفتح المزاد على المبلغ المذكور والمصاريف

والجلسة التي كانت تحدثت للبيع دفع المدعى عليه للمدعين بعض المطلوب وأوقفت الدعوى لدفع الباقي ولم يحصل ولذا عمل هذا النشر وسيفتح المزاد على مبلغ ١٦٨ قرش صاغ خلاف المصاريف المستجدة

فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان الموضحين وله الاطلاع على حكم نزع الملكية وشروط البيع وقتها يريد كاتب أول محكمة العياط امضا

آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر بعادالمزاد غلى ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢٠ دسمبر سنة ١٩٠٠

نائب باشمخضر محكمة

عابدين الجزئية

امضا

اعلان

محكمة سوهاج الجزئية

نشره أولى

انه في يوم الخميس ١٧ يناير سنة ١٩٠١ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بقاءة المزادات بسراي المحكمة

بناء على طلب فرج أفندي فلتس الكاتب من اخيم وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٨ دسمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة أسيوط الاهلية في ١١ منه نمرة ١٢٧٤ بسوهاج

سيصير الشروع في بيع منزل كائن باخيم ملك سكر بسطوروس المعلم ومتقريوس سكر من البندر المذكور يبلغ مقاسه مائتان ثمانية وعشرون ذراع وربع وتمن من ذراع بدرب الدعاهه بحارة عطا الله حده البحرى ورثة عبد الملك السيسى والغربي الطريق وفيه الباب والقبلي زقاق غير نافذ والشرقي بمضه ملك سكر ومقريوس المذكورين وبمضه ورثة عبد الملك السيسى وذلك وفاء لمبلغ ٧٩١ قرش صاغ خلاف ما يستجد من المصاريف وتباع قسماً واحداً ويفتح مزاده على مبلغ ٨٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحه بعريضة نزع الملكية الموجودة بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يريد الاطلاع عليها فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان المذكورين تحريراً في ٢٩ دسمبر سنة ٩٠٠

كاتب اول المحكمة

محمد عبد الله

امام المحكمة الجزئية الاهلية من المستأنف يعتبر تنازلاً عن ذلك الشرط اذ هو لو صح على هبة فيكون مما للناس حق الرجوع فيه وقد عدل عنه بقبول الخصومة من خصم امام المحكمة المذكورة . وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعي في غير محله

وحيث ان الحكم الابتدائي صواب في الموضوع للاسباب التي يفي عليها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوياً بقبول الاستئناف شكلاً وبرفض الدفع الفرعي وبتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف

اعلان

محكمة عابدين الجزئية الاهلية

انه في يوم الاحد ٢٧ يناير سنة ١٩٠١ الموافق ٦ شوال سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع الجزيرة الجديدة بعابدين

سيصير الشروع في بيع كنيهات خشب منجده وكراسي خزاران ودولاب بمرايه وبوريه وكراسي هزاز خزاران ومكتب كتابه وخلافه بناء على طلب الخواجه يعقوب دولتيان الصراف المتخذ له محلاً مختاراً مكتب جناب الافوكاتو جوالي زوسالي بالقاهرة فذاً للحكم الصادر لصالحه من محكمة عابدين الجزئية الاهلية بتاريخ ٣١ ستمبر سنة ٨٩٩ ضد حبيب افندي جريس من مستخدمى نظارة الخارجية واخيه الياس افندي جريس من مستخدمى نظارة الحفانية علزوميتها بطريق التضامن بان يدفعوا اليه مبلغ ٨٤٩ قرش صاغ و ٢٠ فضه وفوائده والمصاريف وانعاب الحمامه وسبق اعلان اليهما وصار الحكم المذكور في درجه الاحكام الانتهائية وتوقع الخبز على الاشياء تعلق حبيب افندي جريس فقط

فكل من له رغبة في المشتري ويرسي عليه

محكمة الاقصر الجزئية

اعلان

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١١٥٤ سنة ١٩٠٠

انه في يوم الثلاث ٢٢ يناير سنة ١٩٠١ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بأودة المزادات بسراي المحكمة بالاقصر

سيصير الشروع في بيع منزل وتختين فسيخ وشجرتين سنط ملك الحرمة بهانه بنت علي هام المقيمة بناحية المريسه واحد عويضة بونس المقيم بنجع ابو حليمه تبع وابورات ارميت بمركز الاقصر بمديرية قنا بناء على طلب الحرمة محجوبه بنت محمد عثمان خالية الصناعة ومقيمة بنجع المراضه بموجب حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في ٣ دسمبر سنة ١٩٠٠ ومسجل بمحكمة قنا في منه وفاء لسداد مبلغ ٢٥٢ قرش صاغ والمصاريف المستحقه والتي تستحق الى طالب البيع طرف مالكي العقار المذكور المتروك لهما عن مورثهما عويضة بونس وبيانه كالاتي

أولاً المنزل كائن بنجع ابو حليمه ومقاسه ٣٠٠ ذراعاً تقريباً مبني دوراً أرضي بالطوب الاحضمر وداخله أوده وامامها فسحه مسقوفه وبقيته كشف سماوي حده البحري حنين بونس والقبلي شارع والشرقي محمد حساب والغربي طريق

ثانياً التختين فسيخ مغرومين باطيان الدائرة السنية بناحية أرميت بقبالة ابو طويل حدهما البحري محمد سليمان والقبلي عباسي احمد والشرقي منزل سليم بونس والغربي شارع

ثالثاً شجرتا السنط بالقبالة المذكورة ومشاعين في كرم أشجار تعلق عباسي احمد وسليم بونس والبحري محمد سليمان والقبلي حسن ابو بكر وسيكون البيع قسماً واحداً والتمن الاساسي الذي يبني عليه فتح المزاد عن المنزل ٤٥٠ قرش صاغ وعن شجرتا السنط ٥٠ قرش صاغ وعن التختين ٤٠ قرش صاغ

فن له رغبه في المشتري انه يحضر في الزمان والمكان الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقتها يريد تحريراً بالاقصر في ٢٦ دسمبر سنة ١٩٠٠ و ٢٤ شعبان سنة ١٣١٨

كاتب أول المحكمة
عبد اللطيف أحمد

محكمة اسبوط الجزئية

اعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ٢٠٤٤ سنة ٩٠٠

نشره أولى

انه في يوم الاحد ٢٠ يناير سنة ١٩٠١ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بأودة المزادات بسراي المحكمة بالحرأ باسبوط

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه السكان بناحية نزالي جانب ملك حسن أبو زيد الغير معلوم له محل اقامه

وهذا البيع بناء على طلب سيد احمد منازع من الناحية وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية في ٢٩ منه نمرة ١٢٣٥ وفاء للمبلغ المقدر بمقتضى أمر التقدير الصادر بتاريخ ١٦ كتور سنة ٩٨ والمصاريف المستحقه والتي تستحق وبيانه كالاتي

س ط قدن

١٠ ١٢ اطيان على ثلاثة مساح من مساحه ٣ قراريط الحد البحري الجسر والقبلي ترعة الابراهيمية والشرقي ورثة احمد قناوي والغربي سيد احمد منازع ومنهم اربعة قراريط الحد البحري ورثة حسن سوفي والقبلي الترعة الابراهيمية والشرقي ورثة احمد قناوي والغربي سيد احمد منازع ومنهم ٣ قراريط

و ١٢ سهم الحد البحري سيد احمد منازع والقبلي ورثة احمد قناوي والشرقي محمد قنير والغربي السكه الحد

٢ ٠٠ بقبالة الدوس بلناحية الحد البحري سيد احمد منازع والقبلي ورثة احمد قناوي والشرقي الترعة لابراهيمية ابراهيم والغربي عبد الرحمن حمزه وشركاه

١٢ ٠٢ بقبالة أم عشره الحد البحري سيد احمد منازع والقبلي ترعة العسل والشرقي ورثة احمد قناوي والغربي سيد احمد منازع

٠٠ ٠٢ بقبالة تل علي الدين الحد البحري سيد احمد منازع والقبلي ورثة احمد قناوي والشرقي البحر الاعظم والغربي ورثة عبد الله قاسم

٨ ١ بقبالة الحور الحد البحري سري محمد والقبلي منصور حسين والشرقي اطيان عشوريه والغربي ترعة مياه

فقط ثمانية عشر قيراط وثمانية اسهم والبيع قسماً واحداً ويفتح مزاده على مبلغ ٥٠٠ قرش صاغ وشروط البيع موضحة بحكم نزع الملكية الموجود بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها فعلى من يريد المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المذكورين من اجل ذلك

تحريراً يسراي المحكمة بالحرأ باسبوط في ١٩ دسمبر سنة ٩٠٠ و ٢٧ شعبان سنة ١٣٢٨

باشكاتب محكمة
اسبوط الاهلية

ختم

محكمة المحلة الجزئية

اعلان

في يوم ١٧ يناير سنة ١٩٠١ بسراي المحكمة
سباع بالمزاد العمومي المنزل ملك علي مصطفى
الشهير بعلي العبد والحرمة بمبه الحراشيه زوجته
من المحلة خاصتهما الكاين بالمحله الكبرى بحارة
درب العلوه البالغ مقاسه ١٨٠ ذراعاً تقريباً
المحدود من الشرقي الحرمة فاطمه الالفية والبحري
علي عبد ربه والغربي وورثة عبد القادر خليل والقبلي
زقاق سد وفيه الباب

وهذا البيع بناء على طلب قر سنده من
المحله الحاضر عنها حبيب افندي زين
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ومسجل
بمحكمة طنطا الاهلية في ١٢ ديسمبر سنة ٩٠٠
نمرة ٩٤٤ وقاه لمبلغ ١٨٨٧ قرش المحكوم به
والمصاريف المستحقة والتي تستحق
والثمن الاساسي الذي تبقي عليه الزيادة
مبلغ ١٨٠٠ قرش

وشروط البيع موضحة بمحكم نزع الملكية
المشار اليه الموجود ضمن اوراق القضية بقلم كتاب
المحكمة لمن يريد الاطلاع عليها في أي وقت شاء
وأن يكون البيع قسماً واحداً

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في اليوم
والساعة المذكورين أعلاه

تحريراً في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ - ٢
رمضان سنة ١٣١٨

كاتب أول المحكمة

عبد الخالق ابراهيم

محكمة كفر الزيات

اعلان

في القضية نمرة ١٣٢٠ سنة ٩٠٠

انه في يوم السبت ١٩ يناير سنة ١٩٠١ ٢٨
رمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٨ فرنكي صباحاً بسراي
المحكمة

سيصير الشروع في بيع العقار الآتي بيانه
بطريق المزاد العمومي بناء على طلب محمد محمد
بسيوني علي بصفته عن نفسه ووكيل شرعي على
ورثة المرحوم محمد بسيوني علي وهم الست
فاطمة بنت حسن افندي سري عن نفسها ووصية
على أولادها القصر وهم الست بانبه وعبد اللطيف
ومحمود وعبد الفتاح وعن الست فطومهم محمد
علي والست اكابر والست سعدة والست لطيفه
والست زنوبة الحريالية من فرشتو تنفيذاً للحكم
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة
٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة طنطا الاهلية
في ١٣ ديسمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٩٥٠ القاضي
بنزع ملكية العقار المذكور من حليمه بنت
اسماعيل محمد عمر عن نفسها وبوصايتها على
أولادها القصر وهم أحمد وفاطمة وست أخوات
ومبروكه أولاد احمد أحمد عبد الوهاب العرس
من فرشتو وبيعه بطريق المزاد العمومي قسماً
واحداً وقاه لسداد مبلغ وقدره ٣٤٧٠ قرش
صاغ و ٣٠ فضه قيمة ما حكم به والمصاريف
وسيكون الثمن الاساسي الذي تبقي عليه
المزايدة هو مبلغ ٣٤٧٠ قرش صاغ و ٣٠ فضه
بيان العقار

ط فدن عدد

١ ٦
اطيان خراجية بزمام فرشتو
بحوض القطع البحري نمرة ١٣
يحدهم من بحري اطيان ورثة
محمد الصاوي وضربي فاطمه
سليمان عامر وقبلي ورثة محمد
احمد العرس وشرقي مسقه

١١
اطيان خراجية بزمام ناحية فرشتو
بحوض القبه نمرة ٣ الحد البحري
ورثة مصطفى الشاوي وضربي
ملك ورثة بسيوني علي وموقوف
علي ذمة جامع الناحية وقبلي
مسقه وشرقي ورثة اسماعيل ضبق
١ منزل مبني بالطوب الاخضر

كاين بناحية فرشتو مقاسه ٨٠
ذراع تقريباً دورين يحده من
بحري ورثة عبد الهادي الحاج
عمر وضربي شارع وفيه الباب
وورثة أحمد العرس وقبلي أبو
المجد رزق العرس وورثة أحمد
العرس الكبير

ط فدن عدد

١ ١ ١٧

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في الميعاد
والحل المذكورين
تحريراً في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ و ٢٩
شعبان سنة ١٣١٨

كاتب أول المحكمة

ختم

اعلان

مجموعة المحاكم

وهي مؤلفة من ثمانية اجزاء لكل جزء
على فهرست الاحرف الابجدية يستدل منه على
القواعد القانونية التي سارت عليها المحاكم الاهلية
من ابتدائية واستئنافية وأيدها بأحكامها المدنية
والتجارية والجناحية وفيها فسرت غوامض القانون
وحلت مشكلاته ويستدل ايضاً من الفهرست
المذكور على الاحكام الصادرة بقبول اوجه
الالتماس واوجه النقض مع القواعد القانونية.
ولكل جزء فهرست آخر باسماء الخصوم مرتبة
على الاحرف الابجدية لسهولة البحث عليها
وهذه المجموعة تفني بأحكامها المشتغلين
بالقوانين من مطالعة اطول الشروحات وفيها
يجد الباحث حل ما يمكن ان يمر عليه من
المشاكل القانونية

والمجموعة فيها كل الاوامر واللوائح المتعلقة
بالقضاء والمعدلة لمساتد في مواد القوانين الاهلية
من أول انشاء المحاكم الاهلية لغاية سنة ١٨٩٧
وثمن كل جزء منها مبلغ ١٠٠ قرش صاغ
وتطلب من ادارة المطبعة العمومية بمصر
اسكندر آصاف

محكمة السيد زين الجزية

إعلان

بيع عقار ثمره ثمانية

في القضية المدنية نمرة ٥١٢ سنة ١٩٠٠
انه في يوم الثلاثاء ١٥ يناير سنة ١٩٠١
ورمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي صباحا
بجلسة المازادات العمومية التي ستعقد بمحكمة
السيد الجزية الكائن مركزها باعلا قره قول
قسم السيد زين بمصر
سيباع بالمزاد العام العقار الآتي بيانه قسما
واحداً المحدد لافتتاح المزايده فيه مبلغ ١٢٠٠
قرش صاغ وهو تعلق علي حسن القهوجي الصانع
مصطفى يونس القهوجي بحجارة الروم قسم الدرب
الاحمر وساكن معه بالمنزل الكائن بالجبهة المذكورة
شياخة عثمان عبد السلام

وهذا العقار بناء على طلب خدوجه بنت
منصور الساكنه بالججر تبع قسم الخليفه ومتخذة
مكتب مصطفى افندي فهمي المحامي بمصر محلا
مختاراً اليها

وتنفذا لحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ٩٠٠ القاضي بزع ملكيه
علي حسن المذكور من هذا العقار وبيعه بالمزاد
العمومي وقد تسجل هذا الحكم بمحكمه مصر
الاھلي بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ نمرة ٥٥٥
هذا ولكون بجماسة ٤ ديسمبر سنة ٩٠٠
التي كانت محددة لبيع ذلك العقار لم يحضرا
المزادون تقرر تنزيل الثمن الاساسي للمزايدة
وهو ١١٠٠ قرش صاغ قيمة الخمس فلذا اقتضى
اعادة النشر عن العقار المذكور

وهذا بيان العقار المذكور

حصه قدرها ثلاثة قراريط ونصف وثلاث
قيراط وأربعة أحماس وثلاث وربيع وخمس ثلاث
ثمن قيراط وسدس وربيع سدس ثاث ثمن خمس
ثلاث ثمن قيراط وثلاث ثلث عن ثلث ثمن خمس
ثلث قيراط في بناء منزل واسفله حانوتين على
ارض محتكره كائن بمحط باب الوزير محدود بمحدود
أربع الغربي ينتهي للشارع وفيه الباب وباب الحانوتين

وطوله ثلاثة عشر ذراعاً وثلاث والآن بمعه
محمد افندي توفيق وباقيه منزل ورثة المرحوم
الاسطى موسى الحراقي والبحري أصله ينتهي
بمنزل ملك عبد الكريم وطوله عشرين ذراع
ونصف وربيع والآن السيد حسن المديني والقبلي
ينتهي أصله لمنزل مبروك انا عن المرحوم خليفه ابو
حديد الصباغ وطوله ثمانية اذرع وعرضها ستة اذرع
وثلاث محمله والآن محمد توفيق افندي الحكيم وورثة
موسى الحراقي ومسطح المنزل جميعه ٢٣٧ ذراع وثلاث
فعلی من يرغب الشراء ان يحضر في الزمان
والمكان المذكورين آنفاً وله أن يطلع على شروط
البيع وحكم زرع الملكية السالف ذكره المحفوظين
مع اوراق القضية بقلم كتاب المحكمة وقت ما يريد
تحريراً بمصر في ١٩ ديسمبر سنة ٩٠٠

كاتب أول المحكمة

احمد ابراهيم

إعلان بيع

منقولات

مكتب حضرة محمد افندي نجاتي المحامي

بنجع حمادي

انه في يوم السبت ١٢ يناير سنة ١٩٠١
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بقبالة الكلج بالقبلي
سيباع بطريق المزاد العمومي أربعة عشر
قيراط زراعة قصب خلفه شايع في فدانين ونصف
حدها البحري باقي الغيط والقبلي الجسر والشرقي
للطريق والغربي عبد المجيد محمد وهذه الزراعة
ملك محمود أحمد وحفي اولاد عبد الله من
القبلي تبع الشرقي بهجوره ونفاذاً لحضر الصاح
الصادر من محكمة نجع حمادي الجزية بتاريخ ٢٧
نوفبر سنة ٩٠٠ لصالح ورثة شنوده عبد السيد
فعلی من له رغبة في المشتري أن يحضر
في الزمان والمكان المحددين اعلاه ومن يرسي
عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد
على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص الثمن

تحريراً بسراي المحكمة في ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٠٠ نائب الباشم حضر بمحكمة نجع حمادي

جورجي مقار

محكمة اسبوط الجزية

إعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ١٢٣٢

نشره أولى

انه في يوم الاحد ١٧ يناير سنة ١٩٠١
الساعة ٩ افرنكي صباحاً باوده المازادات بسراي
المحكمة بالحمراء باسبوط

سيصير الشروع في بيع الاطيان الآتي بيانها
الكائنة بناحية نزه ملك علي خليل من الناحية
بناء على طلب محمد حسين القوسي من منفوط
وبناء على حكم زرع الملكية الصادر من هذه
هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٠٠ وتسجل
بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية في ٣٠ يولييه
سنة ٩٠٠ نمرة ٧٧٤ وقاه للمبلغ ١٥٥٠ قرش
صاغ المحكوم به أصلاً بخلاف المصاريف وبيانها
كالآتي

ط فدن

١٦ ٠١ بقبالة صفى الدين الحد البحري والقبلي
محاده والغربي سليم جاهين والشرقي
سالم جاهين

٢٢ ٠٠ بقبالة الرائي الحد الشرقي ورثة عبد
النبي وافي والغربي ابراهيم حسنين
والبحري والقبلي طريق

٠٠ ٠١ جنيته بها نخيل عدد ٥ الحد الشرقي
قبالة رزقة الحوض والبحري ورثة
حسين حسن والغربي اطيان المبري
والقبلي حسن عطيه

فقط ثلاثة أفدنه وأربعة عشر قيراط
والبيع قسماً واحداً ويفتح مزاده على مبلغ
٣٠٠٠ قرش وشروط البيع واضحة بعريضة
زرع الملكية الموجودة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع
من يرغب الاطلاع عليها

فعلی من يريد المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل المذكورين

دسمبر سنة ٩٠٠ رمضان سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة اسبوط

ختم

اعلان بيع

في مكتب حضرة حبيب بك غانم الافاكاو بالزقازيق
انه في يوم الخميس ٣ يناير سنة ٩٠١ الساعة
١٢ أفرنكي الظهر بناحية كراديس دقهلية
سيصير الشروع في بيع زراعة فدان قطن
تعلق نصر اسماعيل من كراديس المحجوز عليها
بمعرفة أحد محضرين محكمة الزقازيق الاهلية
بناء على طلب الخواجه أنطون أيوب التاجر
الزقازيقي وبناء على الحكم الصادر من محكمة
الزقازيق الجزئية بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٨٩٥
وسيكون البيع بطريق المزايدة العاني فكل من
له رغبة في المشتري فيلحضّر في اليوم والناحية
المذكورين ومن رشي عليه آخر عطا يدفع
التمن فوراً ومن تأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق

تحريرا في ١١ نوفمبر سنة ٩٠٠

باشم حضر محكمة

الزقازيق الاهلية

بدروس يوسف

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بني سويف

اعلان بيع عقار

عن نشره أولى

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكة
المدعي عليهم من المنزل المين بمريضة الدعوى
والآتي بيانه وبنيه بالمزاد العمومي وفاة اسداد
دين الطالب وقدره ٥٢٨ قرش مع المصاريف
المستحقة والتي تستحق وتكليف كاتب المحكمة
باجراء النشر والتعليق حسب القانون المسجل
هذا الحكم بقلم محكمة بني سويف الاهلية بتاريخ
٦ ديسمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٧٠٤
وهذا البيع هو بناء على طلب عبد الله
ابو زيد الوكيل من الميمون المقيدة بالجدول
سنة ٩٠٠ نمرة ٢٣٩٨

ضد

قبصل مبروك أحمد هلال وفاطمة بنت مبروك
وبعده بنت مبروك واسمه بنت مبروك من الميمون

بيان العقار الكائن بناحية الميعون

منزل يبلغ مسطحه ٢٠٠ ذراع تقريباً كائن
بناحية الميعون بمركز الوسطه بدرب الحمار
ومحدود بمحدود أربعة البحري تل كوم والشرقي
حضر يال والغربي ملك أولاد هلال والقبلي درب
وفيه الباب مبني اول دور بالطوب الاخضر
وان حكم نزع الملكية مبين فيه أن العقار
المذكور يكون قسماً واحداً حسب الحدود والشروط
والتمن الموضحين به المودع هذا الحكم والاوراق
المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب
عليهم وت ما يريد

وان التمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة
هو ٨٠٠ قرش صاغ

بناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار
المذكور في يوم الاحد ١٣ يناير سنة ١٩٠١
الساعة ٩ افرنكي صباحاً

فمن من يكن له رغبة في المشتري أن يحضر
في اليوم والساعة والمحل المذكورين بسراي
المحكمة بني سويف للمزايدة في العقار المذكور
تحريراً بسراي المحكمة بني سويف في ٢٠
دسمبر ٩٠٠ و ٢٨ شعبان سنة ٢١٨

باشكاتب محكمة بني

سويف الاهلية

امضا

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بميلوي

اعلان بيع عقار

نشره أولى في القضية نمرة ١٧٠٧ سنة ١٩٠٠
انه في يوم الاحد ١٣ يناير سنة ٩٠١
الساعة ٩ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات بسراي
المحكمة ستباع العقارات الآتية الكائنة بناحية
دلجا من ملك عبيد الامام كليب المزارع من
الناحية وهي
س ط فدن

١٧ بقالة الخميره حدها القبلي ورثة
حسن مسعود والبحري عبد الجابر

حسن والغربي طريق والشرقي

سطوحي عبد المولى

٤ انقبالة المذكورة حدها البحري

بربري عبد العال والقبلي عبد ربه

زعتز والغربي طريق والشرقي

حسن مستجاب

٤ شائعة في ٥ قراريط و ٣ أقدنه

بالقبالة المذكورة حدها القبلي

حسين يوسف والبحري والغربي

ورثة حسن علي يونس والشرقي

مفصل

١١ بقالة الجيزه من تكليف قبالتها

ومحولة لبقالة سجلة جعفر حدها

القبلي ورثة مرزوق منصور

والبحري خليل مرزوق والشرقي

بحر يوسف والغربي اطيير

١٢ ١ فقط فدان واحد واثني عشر

قيراطاً لاغير

وهذا البيع هو بناء على طلب عبد الحافظ

مرزوق من دلجا وعلى حكم نزع الملكية الصادر

من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ٩٠٠

ومسجل بقلم كتاب محكمة أسيوط الاهلية في

في ٢٥ منه نمرة ١٢١٠ وقاه مبلغ ٣٢٦٤ قرش

مع ما يستجد من المساريف

وسيكون البيع قسماً واحداً والتمن الاساسي

هو مبلغ ٣٠٠٠ قرش

وشروط البيع واضحة بمريضة طلب نزع

الملكية المودعة بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من

يرغب الاطلاع عليها فعلى الراغبين الحضور

للمحكمة في الزمن المذكور من أجل ذلك

تحريراً بميلوي في ١٦ دسمبر سنة ٩٠٠ في ٢٤

شعبان سنة ١٣١٨

كاتب أول محكمة

ملوي

أحمد حسن

محكمة جرجا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولى

في قضية احمد حسن عبد الله من ناحية
القبطية والعسرات بمركز نجح حمادي

ضد

محمد بابا من نجح عثمان المز تباع الحلاني
المقبولة بمجدول المحكمه سنة ٩٠٠ نمر ٢٣١٠

بجاسة المزايدات التي ستعقد باودة البيوع
بسراري المحكمة في يوم الثلاث ٣٥ يناير سنة ٩٠١
سبباع بطريق المزايد العمومي ٨ قراريط
و ٣ أسهم أطيان خراجية كائنة بزمام ناحية
الحلاني بقبالة الخاليه على ثلاثة مساجح الاولى
٢٢ قيراط حدها من بحري اطيان قناوي حسن
والقبلي أطيان سليمان عبدالحق ومن شرق أطيان
سحق باسليوس ومن غرب اطيان عبد العال
يوسف الثانية ٢٢ قيراط وسهم واحد حدها من
بحري طريق ومن قبلي أطيان ورثة احمد عبد الله
ومن شرق اطيان عبد الرحيم احمد بابا ومن
غرب أطيان علي يوسف منصور الثالثة ١٢
قيراط حدها من بحري اطيان اسحاق باسليوس
ومن قبلي أطيان حسن احمد ومن شرق أطيان
حسن عبد الله ومن غرب اطيان ورثة مهران
عبد اللطيف جميعها ملك المدعي عليه

وهذا البيع بناء على طلب المدعي وبناء على
الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٥ ديسمبر
سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة أسيوط
الاهلية في ١١ ديسمبر سنة ٩٠٠ نمرة ١٢٧٨
وفاء لمبلغ ٣٩٢٠ قرش صاغ مع المصاريف وما
يستجد منها والبيع يكون قسماً واحداً والتمن الذي
تبنى عليه المزايدة يكون بواقع ١٣٠٠ قرش عن
كل فدان

وشروط البيع واضحة بعرضة طلب نزع
الملكية والحكم الموجودين بقلم كتاب المحكمة
تحت طلب من يريد الاطلاع عليهما
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان
والمكان الموضحين بهما

تحريراً في ١٩ ديسمبر سنة ٢٧٩٠٠ شعبان
سنة ١٣١٨

كاتب اول محكمة جرجا

امضا

اعلان

عن مبيع أدره شامي

اه في يوم الاربعاء ٩ يناير سنة ١٩٠١
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق ناحية طنان
سبباع بطريق المزايد العمومي حلة أدره شامي
يبلغ قدرها ثلاثة أراذب تقريباً تعلق حسن محمد
الشعراوي من ناحية طنان قايوبيه المحجوز
عليها بمعرفة حضرة محمود افندي علي المحضر
بمحكمة بنها الجزئية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠
وهذا البيع بناء على طلب احمد محمد الشعراوي
من طنان قايوبيه

وذلك تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة
بنها الجزئية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠
وأعلن للمذكور بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٠
فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
اليوم والساعة والمحل المذكورين اعلاه ومن
يرسي عليه المزايد يكون ملزوم بدفع الثمن فوراً
وان تأخر يعاد البيع علي ذمته ويلزم بفرق
الثمن تحريراً بسراري المحكمة بينها في ١٩ ديسمبر
سنة ٩٠٠ نائب باشمحضر محكمة بنها الجزئية
حسن احمد

محكمة مصر الاهلية

اعلان

نشره اولى

في القضية المدنية نمرة ٢٩٨ سنة ٩٠٠
في يوم الخميس ٣١ يناير سنة ٩٠١ شوال
سنة ٢١٨ الساعة عشره افرنكي صباحاً بجلية
المزايدات العمومية التي ستعقد بسراري المحكمة
الكائنة بشارع البستان بالاسماعيلية بقسم عابدين
سبباع الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه
بناء على طلب الست زينب بنت رضوان المتخذة
لها محلاً مختاراً مكتب حضرة محمد افندي عثمان

الحامي الكائن بمكتبه بشارع جدينة الحلمية الجديدة
ضد سيد احمد العطار وزعفرانه بنت عبد الله
المسجونين الآن وسكنها بدرب شغلان بمصر
وسيكون البيع على قسمين المنزل قسم علي حدة
والحصة في المنزل الآخر قسم آخر وان تكون
افتتاح المزايد الذي تبني عليه المزايد في القسم الاول
٢٠٠ جنيه والثاني ١٠٠ جنيه خلاف المصاريف

بيان العقار

منزل ملك المدعي عليه الاول كائن بشارع
الغريب بحارة وليله الحدود البحري منزل احمد
السمكري والقبلي ضريح الشيخ جوهر والغربي
حارة الشيخ جوهر وجزمه من ملك ورثة المرحوم
عبد الرحمن البليسي والشرقي طريق حارة
وليله وفيه الباب

حصة قدرها ٢١ قيراط ونصف وثلاث من قيراط
منشأ في منزل كائن بدرب شغلان بعطفة الجلال
تبع قدم الدرب الاحمر تعلق المدعي عليها
الثانية الحدود الحد القبلي طريق الحارة وفيه
الباب والشرقي منزل الاوسطى سهدق الحلاق
والغربي منزل ملك محمد افندي دسوقي والبحري
ينتهي لضريح الشيخ عبدالله ومنزل الشيخ محمد
أبو كحل

وبتاريخ ٢١ يونيه سنة ٩٠٠ حكم من هذه
المحكمة بنزع ملكية المدعي عليها ماهو الاول
من المنزل والثاني من الحصة في المنزل الآخر
الموضحين آنفاً وفاء لدين الطالبة وتسجل الحكم
في ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٦٠٨

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين آنفاً وله الاطلاع على
شروط البيع المودعة مع باقي الاوراق بقلم كتاب
المحكمة وقت ما يريد

تحريراً في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ موافق
٣٠ شعبان سنة ٣١٨

باشمحضر محكمة مصر الاهلية

امضا

(طبع بالمطبعة العمومية)